



تونس في 08 سبتمبر 2008

من وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا

إلى

السادة والسيدة رؤساء الجامعات

والسادة المديرين العامين لمعاهد ومراكز البحث

والسادة والسيدات عمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي والبحث

الموضوع: حول ملفات عقود البحث في إطار إنجاز مشاريع وبرامج البحث العلمي.

المراجع:

- القانون التوجيهي عدد 06 لسنة 1996 المؤرخ في 31 جانفي 1996 المتعلق بالبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا وجميع النصوص التي نقحته أو تممته،
- القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتعلق بالتعليم العالي،
- الأمر عدد 942 لسنة 1997 المؤرخ في 19 ماي 1997 المتعلق بالعقود المبرمة مع أعوان البحث،
- المذكرة عدد 01 لسنة 1999 المؤرخة في 06 فيفري 1999 المتعلقة بالعقود المبرمة في إطار برامج البحث العلمي الصادرة عن الوزارة الأولى (كتابة الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا).

المصاحب:

- الملحق عدد 1: قائمة في الوثائق الضرورية لتكوين ملفات عقود البحث،
- الملحق عدد 2: نموذج عقد عمل في إطار تفتح الجامعة على المحيط،
- الملحق عدد 3: نموذج عقد عمل في إطار مخابر البحث أو وحدات البحث،
- الملحق عدد 4: نموذج عقد عمل في إطار وحدات الخدمات المشتركة للبحث،
- الملحق عدد 5: نموذج عقد عمل في إطار مشروع بحث إلافي أو البرنامج الوطني للبحث والتجديد،

- الملحق عدد 6: أنموذج عقد عمل في إطار مدارس الدكتوراء،
- الملحق عدد 7: أنموذج تصريح على الشرف خاص بالأعوان المتقربين للعمل كامل الوقت لإنجاز مشاريع أو برامج بحث علمي،
- الملحق عدد 8: أنموذج تصريح على الشرف خاص بالطلبة الباحثين،
- الملحق عدد 9: أنموذج لوضعية الاعتمادات المرصودة لتأجير الأعوان المتعاقدين في إطار مشروع بحث،
- الملحق عدد 10: أنموذج ترخيص لممارسة نشاط مهني خاص بمقابل في إطار مشروع بحث، خاص بالأعوان العموميين،
- الملحق عدد 11 : أنموذج ترخيص لممارسة نشاط مهني خاص بمقابل في إطار مشروع بحث، خاص بالكفاءات العاملة بالقطاع الخاص.

وبعد،

سعيًا إلى الإسراع في إجراءات الإمضاء على مشاريع عقود العمل المبرمة في إطار تنفيذ برامج البحث العلمي الممولة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا، وحرصًا على تجاوز الصعوبات التي برزت في هذا المجال في الفترة السابقة وخاصة كثرة حالات عرض مشاريع العقود للتأشير على سبيل التسوية وطول آجال الإمضاء على العقود نظرًا إلى عدم إرفاق ملفات العقود بالوثائق اللازمة في الإبان، فإنه يتعين مستقبلًا التقيد بالترتيب التالية:

1- احترام مبدأ الحصول على التأشيرة المسبقة:

ينبغي أن ترسل ملفات مشاريع العقود كاملة إلى المصالح المختصة بالوزارة قبل إنقضاء أجل شهر على الأقل من دخولها حيز التنفيذ، وذلك حتى تستوفى إجراءات التأشير عليها في الوقت المناسب. وانطلاقًا من صدور هذا المنشور لن يتم التأشير على مشاريع العقود الواردة على الوزارة بعد دخولها حيز التنفيذ ولو على سبيل التسوية.

2- اعتماد أحد نماذج العقود الملحقة بالمنشور حسب إطار مشروع العقد المزمع إبرامه:

يتعين على جميع المؤسسات اعتماد أحد النماذج المصاحبة وفقًا لإطار مشروع البحث (مخابر البحث أو وحدات البحث، مشروع بحث إيفي أو البرنامج الوطني للبحث والتجديد، وحدات الخدمات المشتركة للبحث، مدارس الدكتوراء، تفتح الجامعة على المحيط) مع الحرص على تضمين كافة البيانات الضرورية المنصوص عليها بوثيقة مشروع العقد مع استعمال الوسائل الإعلامية الحديثة عند الرقن.

3- تكوين ملفات التأشير على مشاريع العقود:

إيلاء العناية الكافية لملفات الإنتداب وإرفاق كل مشروع عقد بكافة الوثائق الضرورية أخذا بعين الإعتبار إطار العقد وما ورد بالملحق عدد 1.

4- التأجير:

يتم تأجير المتعاقدين في إطار مشاريع وبرامج البحث العلمي كما يلي:

- بالنسبة للأعوان المتفرغين للعمل كامل الوقت في إطار إنجاز مشاريع وبرامج البحث العلمي: يضبط الأجر الأقصى الممكن إسناده حسب السلك والصف الذي ينتمي إليه المتعاقد وفق شبكة الأجور المعتمدة في الوظيفة العمومية بشرط توفر الإعتمادات المخصصة للغرض، وضبط التأجير بصفة جزافية دون تنظير المتعاقد(ة) بإحدى رتب الوظيفة العمومية.

- بالنسبة للمتدخلين لوقت جزئي في إطار إنجاز مشاريع وبرامج البحث العلمي: يتواصل العمل بمقتضيات المذكرة المنصوص عليها بالمرجع أعلاه (الطلبة الباحثين، الإطارات بالإدارة العمومية والكفاءات العاملة بالقطاع الخاص) ومنشور الوزير الأول عدد 29 المؤرخ في 4 أوت 2000 المتعلق بالتعاقد مع الأعوان العموميين بعد إحالتهم على التقاعد (الأعوان العموميين المتقاعدين).

وإني أدعو السادة والسيدة رؤساء الجامعات والسادة المديرين العاميين لمعاهد ومراكز البحث والسادة والسيدات عمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي والبحث إلى تعميم مقتضيات هذا المنشور على كافة المشرفين على مشاريع البحث والمصالح المختصة بمتابعة التأشير على مشاريع العقود وحثهم على ضرورة تطبيق ما ورد به حرصا على تحقيق النقلة النوعية اللازمة في أنشطة البحث من حيث آجال التأشير على العقود ومن حيث ضمان كفاءة الإطارات والأعوان الذين يتم التعاقد معهم.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا

الأزهر بوعوني